مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/22

خطة استراتيجية للنهوض بتجارة السلع الزراعية في العراق (2025-2030)

هدى طارق حسن
د. يسرى عامر عبد الكريم
صفاء حسن عبد الله
د. ياسر حسن حسين
د. محمد ارمين كربيت

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

خطة استراتيجية للنهوض بتجارة السلع الزراعية في العراق (2025-2030)

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع الاقتصاد والتنمية /الحوكمة والدستور والقانون

إعداد فريق عمل في وزارة التجارة

د. يسرى عامر عبد الكريم
د. ياسر حسن حسين
د. محمد ارمين كربيت
هدى طارق حسن
صفاء حسن عبد الله

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

المقدمـــة

يُعـدّ القطـاع الزراعـي مـن القطاعـات الحيويـة والمحوريـة فـي أي اقتصـاد وطنـي، نظـراً لـدوره الكبيـر فـي تحقيـق الأمـن الغذائـي، وتوفيـر فـرص العمـل، وتنميـة الاقتصـاد الوطنـي. وفـي العـراق، الـذي يمتـاز بتاريـخ زراعـي عريـق وإمكانيـات طبيعيـة هائلـة، يمثّـل القطـاع الزراعـي دعامـةً أساسيـةً للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة. ومـع ذلـك، يواجـه هـذا القطـاع تحديـات كبيـرة، سـواء علـى صعيـد الإنتـاج المحلـي أو علـى صعيـد الاعتمـاد المتزايـد علـى الـواردات الزراعيـة لتغطيـة الطلـب المحلـي المتنامـي.

تشـير الإحصائيـات والتقاريـر الاقتصاديـة إلـى تزايـد حجـم واردات العـراق مـن السـلع الزراعيـة الأساسـية، ممـا يعكـس وجـود فجـوة واضحـة بيـن الإنتـاج المحلـي والاحتياجـات المتزايـدة للسـكان، فضـلاً عـن تأثيـر العوامـل الاقتصاديـة والسياسـية والبيئيـة التـي تعيـق تطـوّر هـذا القطـاع الحيـوي. ومـن هـذا المنطلـق، تكتسـب دراسـة واقـع الاسـتيراد والإنتـاج المحلـي للسـلع الزراعيـة فـي العـراق أهميـة بالغـة، إذ تسـعى هـذه الخطـة إلـى تقديـم تحليـل شـامل ومتكامـل للوضـع الراهـن، واسـتعراض الاتجاهـات الرئيسـة فـي الاسـتيراد، وكشـف الـدول المـوزّدة الرئيسـة، فضـلاً عـن التعـرّف علـى المنتجـات الزراعيـة الأكثـر اسـتيراداً.

تسـعى هـذه الخطـة أيضـاً إلـى تسـليط الضـوء علـى التحديـات المتعـددة التـي تواجـه القطـاع الزراعـي، والتـي تشـمل مشـكلات

البنية التحتية، ونقص الاستثمارات، وقضايا الأمن المائي، وتأثيرات التغيرات المناخية، بالإضافة إلى تحديات السياسات الزراعية والتجارية. وبناءً على هذه الأبعاد، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات استراتيجية تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، والحد من الاعتماد على الاستيراد، وتطوير منظومة تسويق فعّالة، بما يُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز مكانة العراق في الأسواق الإقليمية والدولية.

إن الاهتمام بهذا القطاع والعمل على إعادة بناء قدراته الإنتاجية عبر تبنّي سياسات زراعية مستدامة ومتطورة يمثّل أولوية وطنية ضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. لذلك، تأتي هذه الخطة المقترحة في إطار الجهود المبذولة لفهم واقع القطاع الزراعي العراقي بعمق، ووضع أسس علمية ورؤى مستقبلية تُسهم في رسم خارطة طريق واضحة للنهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز دوره في بناء اقتصاد قوي ومتنوع.

تكتسب السلع الزراعية أهمية كبيرة لأي بلد، كونها تُسهم في تحقيق:

1. الأمن الغذائي: تُوفّر السلع الزراعية الأساس للغذاء في أي بلد، مما يُسهم في ضمان توفر غذاء كافٍ وصحي للسكان. ويُعدّ هذا الأمر حاسماً للحفاظ على صحة الأفراد ونموّهم ورفاهيتهم.

2. الاستقرار الاقتصادي: تُسهم الزراعة في خلق وظائف للعديد من الأشخاص، خاصة في المناطق الريفية. وتعمل الزراعة كمصدر رئيسي للدخل، وتساعد في تقليل معدلات البطالة.

3. التجارة الخارجية: يمكن أن تكون السلع الزراعية مصدراً مهماً للإيرادات من خلال التصدير. وتعتمد بعض البلدان على تصدير المحاصيل الزراعية لتوازن ميزانها التجاري وتعزيز الاقتصاد الوطني.

4. التنمية الريفية: تُسهم الزراعة في تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، بما في ذلك الطرق والمدارس والمرافق الصحية، مما يُحسّن جودة الحياة في هذه المناطق.

5. الاستدامة البيئية: يمكن أن تُسهم الممارسات الزراعية المستدامة في الحفاظ على البيئة وتحسين جودة التربة والمياه، مما يُعزّز التنوع البيولوجي.

6. الابتكار والتكنولوجيا: تدفع الزراعة إلى الابتكار في تقنيات الإنتاج وأساليب الزراعة، مما يُسهم في تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية.

في ضوء ما تقدم، ولأهمية السلع الزراعية كونها تشكّل جزءاً حيوياً من اقتصاد أي بلد وركيزةً أساسيةً لاستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جاءت هذه الاستراتيجية لتتضمن تحليلاً

شاملاً لاستيرادات العراق لمجموعة من السلع الزراعية لعامي 2022 و2023، باعتبارها جزءاً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي في العراق، وتعكس التوجهات الاقتصادية والتجارية للبلاد في مواجهة التغيرات العالمية والإقليمية. ويتم ذلك عبر دراسة البيانات المتعلقة بالقيم السنوية للواردات من مختلف الدول، وتسليط الضوء على الأنماط التجارية للعراق، موضحةً التغيرات في مصادر التوريد والتوجهات العامة في استيراد هذه السلع. كما تشير إلى العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي قد تكون قد أثّرت على هذه الأنماط، مما يوفر فهماً أوسع للتحديات والفرص التي يواجهها العراق في تأمين احتياجاته الغذائية الأساسية من خلال التجارة الدولية.

المبحث الأول / جداول قيم وكميات استيراد وإنتاج المواد الزراعية في العراق لعامي 2022-2023

جدول بإجمالي استيرادات العراق من بعض المواد الزراعية من جميع دول العالم لعامي 2022-2023 حسب بيانات موقع مركز التجارة الدولي ITC

ت	المادة	قيمة الاستيرادات لعام 2022 بالدولار	قيمة الاستيراد لعام 2023بالدولار
1	الحنطة	280,367,000	524,466,000
2	الذرة	188,237,000	267,743,000
3	الطماطم	115,199,000	156,100,000
4	بذور زهرة الشمس	99,196,000	129,277,000
5	بطاطا	57,541,000	50,735,000
6	الشعير	47,111,000	12,011,000
7	البصل	39,605,000	64,454,000
8	خيار	32,756,000	29,404,000
9	السمسم	29,616,000	50,170,000
10	باذنجان	15,397,000	17,854,000
11	ماش	3,752,000	7,706,000
12	بيض المائدة	12,224,000	117,722,000

1- استيرادات العراق من مادة الحنطة لأعلى (10) دول لعامي 2022-2023

رمز المنتج: (100199) حنطة (قمح) وخليط حنطة مع شيلم: غيرها

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	أستراليا	85,004,000	323,432,000
2	الولايات المتحدة الأمريكية	50,820,000	86,425,000
3	تركيا	74,551,000	74,282,000
4	كندا	21,543,000	40,325,000
5	الإمارات العربية المتحدة	1,000	2,000
6	أوكرانيا	4,000	-
8	ليتوانيا	19,021,000	-
7	البحرين	1,000	-
9	عمان	29,422,000	-
المجموع		280,367,000	524,466,000

2- استيرادات العراق من مادة الذرة لأعلى (10) دول لعامي 2022-2023

رمز المنتج:(100590) ذرة: غيرها

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	تركيا	142,773,000	193,458,000
2	البرازيل	33,331,000	34,432,000
3	أوكرانيا	1,026,000	16,048,000
4	الولايات المتحدة الأمريكية	32,000	13,147,000
5	الإمارات العربية المتحدة	5,071,000	7,165,000
6	إسبانيا	250,000	2,881,000
7	الهند	-	559,000
8	جنوب أفريقيا	-	46,000
9	جورجيا	182,000	6,000
10	بولندا	-	1,000
	المجموع	182,665,000	267,743,000

3- استيرادات العراق من مادة الطماطم لأعلى (10) دول لعامي 2022-2023

رمز المنتج: (070200): طماطم (بندورة) طازجة أو مبردة.

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	إيران (جمهورية - الإسلامية)	114,479,000	140,917,000
2	تركيا	220,000	13,111,000
3	مصر	-	1,388,000
4	الأردن	404,000	632,000
5	هولندا	48,000	24,000
6	الإمارات العربية المتحدة	19,000	19,000
7	لبنان	25,000	9,000
8	البرازيل	1,000	-
9	تونس	3,000	-
المجموع		115,199,000	156,100,000

4- استيرادات العراق من مادة بذور زهرة الشمس لأعلى (10) دول لعامي 2022-2023

رمز المنتج: (120600): بذور زهرة الشمس، وإن كان مكسراً.

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	الصين	81,558,000	104,538,000
2	تركيا	13,320,000	18,234,000
3	مصر	114,000	1,845,000
4	الإمارات العربية المتحدة	1919,000	1,729,000
5	أوكرانيا	574,000	1,430,000
6	جمهورية مولدوفا	1,193,000	1,064,000
7	بلغاريا	495,000	272,000
8	كازاخستان	0	82,000
9	إسبانيا	0	52,000
10	هولندا	6,000	21,000
	المجموع	99,179,000	12,9267,000

5- استيرادات العراق من مادة البطاطا لأعلى (10) دول لعامي 2022 و2023

رمز المنتج: (070190) بطاطا (بطاطس) طازجة أو مبردة: غيرها

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	مصر	23,365,000	29,072,000
2	إيران (جمهورية - الإسلامية)	17,214,000	13,549,000
3	تركيا	15,239,000	5,275,000
4	هولندا	888,000	869,000
5	لبنان	459,000	663,000
6	ألمانيا	-	657,000
7	الإمارات العربية المتحدة	291,000	239,000
8	الصين	-	172,000
9	الأردن	-	128,000
10	فرنسا	-	40,000
	المجموع	57,456,000	50,664,000

6- استيرادات العراق من مادة الشعير لأعلى (10) دول لعامي 2022-2023

رمز المنتج: (100390) شعير: غيرها

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	تركيا	37,568,000	11,538,000
2	أذربيجان	3,544,000	369,000
3	أوكرانيا	801,000	101,000
4	الإمارات العربية المتحدة	0	3,000
5	كازاخستان	723,000	0
6	إيطاليا	104,000	0
7	أرمينيا	7,000	0
8	جورجيا	593,000	0
9	جمهورية مولدوفا	8,000	0
10	أوروغواي	3,865,000	-
	المجموع	47,111,000	12,011,000

7-استيرادات العراق من مادة البصل لأعلى (10) دول لعامي 2022-2023

رمز المنتج:(070310) بصل وعسقلان وثوم وكرات وخضر ثومية أخرى، طازجة أو مبردة: بصل وعسقلان.

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	إيران (جمهورية - الإسلامية)	34,918,000	34,754,000
2	الهند	304,000	14,418,000
3	تركيا	3,297,000	6,325,000
4	الإمارات العربية المتحدة	39,000	2,578,000
5	الأردن	-	1,897,000
6	مصر	745,000	1,736,000
7	أوزبكستان	177,000	1,351,000
8	الكويت	-	485,000
9	أذربيجان	19,000	439,000
10	المملكة العربية السعودية	-	207,000
المجموع		39,499,000	64,190,000

8- استيرادات العراق من مادة الخيار لأعلى (10) دول لعامي 2022-2023

رمز المنتج: (070700): خيار وقثاء وخيار صغير محبب، طازج أو مبرد.

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	إيران (جمهورية - الإسلامية)	32,596,000	28,582,000
2	الأردن	158,000	780,000
3	تركيا	2,000	42,000
المجموع		32,756,000	29,404,000

9- استيرادات العراق من مادة السمسم لأعلى (10) دول لعامي 2022-2023

رمز المنتج:(120740) ثمار وبذور زيتية أخر، وإن كانت مكسرة: بذور سمسم

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	تركيا	16,200,000	34,593,000
2	الهند	11,498,000	13,104,000
3	الإمارات العربية المتحدة	1,358,000	1,326,000
4	باكستان	537,000	787,000
5	البرازيل	-	112,000
6	إثيوبيا	-	102,000
7	باراغواي	-	86,000
8	مصر	-	52,000
9	جمهورية كوريا	1,000	6,000
10	هولندا	1,000	1,000
المجموع		29,595,000	50,169,000

10- استيرادات العراق من مادة الباذنجان لأعلى (10) دول لعامي 2022-2023

رمز المنتج:(070930) خضار أخرى، طازجة أو مبردة: باذنجان

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	إيران (جمهورية - الإسلامية)	15,396,000	17,834,000
2	تركيا	0	18,000
3	هولندا	1,000	1,000
4	لبنان	0	1,000
المجموع		15,397,000	17,854,000

11- استيرادات العراق من مادة (الماش) لأعلى (10) دول لعامي 2022–2023

رمز المنتج: (071331) بقول قرنية يابسة، مقشور، وإن كانت منزوعة الغلالة أو مفلّقة أو مكسّرة: لوبيا أو فاصوليا (فيجنا).

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	مصر	204,000	4,194,000
2	تركيا	2,864,000	2,723,000
3	أوزبكستان	480,000	510,000
5	مدغشقر	-	143,000
6	الإمارات العربية المتحدة	204,000	136,000
المجموع		3,752,000	7,706,000

12- استيرادات العراق من مادة بيض المائدة لأعلى (10) دول لعامي 2022–2023
رمز المنتج: (040721) بيض طيور بقشرة، طازج أو محفوظ أو مطبوخ: بيض طازج آخر: من ديوك ودجاجات من فصيلة جالوس دومستيكاس.

ت	البلد	قيمة الاستيراد في 2022 بالدولار الأمريكي	قيمة الاستيراد في 2023 بالدولار الأمريكي
1	إيران (جمهورية - الإسلامية)	11,911,000	116,716,000
2	أذربيجان	313,000	446,000
3	الأردن	0	373,000
4	تركيا	0	106,000
5	الإمارات العربية المتحدة	0	81,000
		12,224,000	117,722,000

جدول يوضح إجمالي كميات الاستيراد والإنتاج لعامي -2022 2023

ت	المادة	كمية الاستيراد لعام 2022 بالطن	كمية الانتاج بالطن لعام 2022	كمية الاستيراد بالطن لعام 2023	كمية الانتاج بالطن لعام 2023
1	الحنطة	785,189	2,764,692	1,569,140	4,247,726
2	الذرة	540,956	496,003	1,047,782	538,251
3	الطماطم	254,762	630,160	325,467	534,821
4	بذور زهرة الشمس	70,000	619	78,471	267
5	بطاطا	183,727	178,917	107,027	229,069
6	الشعير	151,902	144,493	45,334	105,903
7	البصل	312,735	75,469	202,058	27,360
8	خيار	122,388	195,924	108,145	66,472
9	السمسم	17,331	2,040	23,285	782
10	باذنجان	81,119	183,056	93,748	63,170
11	ماش	4,295	5,561	8,044	1,831
12	بيض المائدة	20,182	5,010 مليون بيضة	96,814	4,778 مليون بيضة

من جداول الاستيرادات المستخرجة من موقع مركز التجارة الدولي (ITC) والمبينة في الملاحق، يُستنتج أن واقع الاستيرادات يشير إلى ما يأتي:

1 - الاعتماد الكبير على دول الجوار

- إيران وتركيا :تعتبر من أكبر المصدرين للعراق، حيث تصدرت إيران قائمة المصدرين في عدة مواد مثل (الطماطم، البصل، الخيار، البيض، والباذنجان) اما تركيا كانت في صدارة توريد (الذرة، الشعير، والسمسم) وهذا يشير إلى اعتماد العراق الكبير على هذه الدول القريبة جغرافياً لتلبية احتياجاته الغذائية.
- الإمارات: رغم أنها ليست في الصدارة، إلا أن الإمارات تظهر كمصدر للعديد من السلع مثل (بذور زهرة الشمس، الذرة، السمسم، والبصل). وبالرغم من أنها لا تتصدر على مستوى السلع الزراعية، إلا أنها تحتل مراتب متقدمة في استيراد العراق لمواد أخرى.

2- محدودية التنوع الجغرافي في الاستيراد

- يستورد العراق من دول بعيدة مثل (أستراليا/ الحنطة) (البرازيل/ الذرة).
- أمريكا الشمالية :يظهر وجود كندا والولايات المتحدة كمصدرين رئيسيين للحنطة، يستورد العراق غالبية مادة

بذور زهرة الشمس من الصين وتركيا، مما قد يشير إلى قلة تنوع المصادر في هذا المجال، رغم محدودية التنوع الجغرافي الا ان العراق يعتمد على استراليا وكندا والولايات المتحدة الامريكية كمصدر اساسي للحنطة اضافة الى البرازيل وجنوب افريقيا لاستيراد مواد اخرى وهذا يشير الى وجود تنوع جغرافي لكنه محدود ويحتاج الى تعزيز لضمان توفر الامدادات في استيراد العراق.

3- حجم الاستيرادات وأهميتها في الأمن غذائي

- الحنطة (القمح) : هي المادة الغذائية الأهم من حيث الكمية والقيمة، مما يعكس مدى أهميتها كسلعة استراتيجية للأمن الغذائي في العراق.
- الذرة والشعير: يلاحظ اعتماد العراق على هذه الحبوب بشكل كبير، مما قد يشير إلى استخدامها كعلف للحيوانات أو مواد أساسية في الصناعات الغذائية.

4 - الأهمية الاقتصادية والمالية

تعكس الأرقام المالية المرتبطة بالاستيرادات دوراً مهماً لهذه السلع في الاقتصاد العراقي، حيث تسهم بشكل كبير في الإنفاق الحكومي أو الخاص على تأمين الغذاء للسكان.

5- الاعتماد على الاستيراد مقابل الإنتاج المحلي

يبدو أن العراق يعتمد بشكل كبير على الواردات لسد احتياجاته الغذائية، مما قد يشير إلى تحديات في الزراعة المحلية أو في الإنتاج الغذائي.

6- نقاط ضعف محتملة:

- إن الاعتماد على دول معينة يمكن أن يعرض العراق لمخاطر تتعلق بتقلبات الأسعار أو التغيرات السياسية في تلك الدول.
- كما أن نقص التنوع في بعض المواد مثل بذور زهرة الشمس قد يمثل نقطة ضعف إذا واجهت الدول المصدّرة مشاكل في الإنتاج أو التصدير.

واقع الإنتاج:

فيما يأتي كميات الإنتاج للمحاصيل الزراعية لعامي 2022–2023 لأعلى ثلاث محافظات، حسب بيانات وزارة الزراعة.

أولاً: الحنطة

في عام 2022، احتلت محافظة صلاح الدين المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة الحنطة بمعدل إنتاج (540,330) طن، تليها محافظة واسط بمعدل إنتاج (352,251) طن، ومن ثم محافظة نينوى بمعدل إنتاج (326,339) طن.

أما في عام 2023، فقد احتلت محافظة نينوى المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة الحنطة بمعدل إنتاج (773,411) طن، تليها محافظة واسط بمعدل إنتاج (564,257) طن، ثم محافظة صلاح الدين بمعدل إنتاج (558,076) طن.

ثانياً: الذرة

في عام 2022 احتلت محافظة كركوك المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة الذرة بمعدل إنتاج (347,907) طن، تليها محافظة نينوى بمعدل إنتاج (63,989) طن، ومن ثم محافظة صلاح الدين بمعدل إنتاج (61,444) طن.

وفي عام 2023 حافظت المحافظات أعلاه على مراكزها الثلاث الأولى وبمعدلات إنتاج (234,422) و(118,491) و(117,979) طن على التوالي.

ثالثاً: الطماطم

في عام 2022 احتلت محافظة نينوى المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة الطماطم بمعدل إنتاج (203,514) طن، تليها محافظة البصرة بمعدل إنتاج (117,978) طن، ومن ثم محافظة النجف بمعدل إنتاج (98,068) طن.

بينما في عام 2023، فقد احتلت محافظة البصرة المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة الطماطم

بمعدل إنتاج (357,980) طن، تليها محافظة نينوى بمعدل إنتاج (64,088) طن، ومن ثم محافظة صلاح الدين بمعدل إنتاج (44,060) طن.

رابعاً: زهرة الشمس

في عام 2022 احتلت محافظة الانبار المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية بإنتاج مادة زهرة الشمس بمعدل انتاج (605) طن تليها محافظة صلاح الدين بمعدل انتاج (14) طن.

وفي عام 2023 حافظت محافظة الانبار على المرتبة الأولى بمعدل انتاج (232) طن تليها محافظة المثنى بمعدل انتاج (16) طن ومن ثم محافظة نينوى بمعدل انتاج (13) طن.

خامساً: البطاطا

في عام 2022 احتلت محافظة نينوى المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة البطاطا بمعدل إنتاج (116,660) طن، تليها محافظة بغداد بمعدل إنتاج (22,880) طن، ومن ثم محافظة الأنبار بمعدل إنتاج (17,460) طن.

وفي عام 2023 حافظت كل من محافظتي نينوى وبغداد على المرتبتين الأولى والثانية وبمعدلات إنتاج (113,589) و(38,335) طن على التوالي، ومن ثم محافظة بابل بمعدل إنتاج (28,066) طن.

سادساً: الشعير

في عام 2022 احتلت محافظة القادسية المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة الشعير بمعدل إنتاج (44,838) طن، تليها محافظة المثنى بمعدل إنتاج (24,810) طن، ومن ثم محافظة واسط بمعدل إنتاج (20,182) طن.

بينما في عام 2023 فقد تقدمت محافظة المثنى إلى المرتبة الأولى بمعدل إنتاج (21,009) طن، تلتها محافظة ميسان بمعدل إنتاج (17,285) طن، وتراجعت محافظة القادسية إلى المرتبة الثالثة بمعدل إنتاج (14,166) طن.

سابعاً: البصل اليابس

في عام 2022 احتلت محافظة الأنبار المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة البصل اليابس بمعدل إنتاج (20,413) طن، تليها محافظة بغداد بمعدل إنتاج (17,081) طن، ومن ثم محافظة نينوى بمعدل إنتاج (12,299) طن.

وفي عام 2023 فقد احتلت محافظة نينوى المرتبة الأولى بمعدل إنتاج (8,062) طن، تلتها محافظة صلاح الدين بمعدل إنتاج (8,011) طن، ومن ثم محافظة بابل بمعدل إنتاج (2,373) طن.

ثامناً: الخيار

في عام 2022 احتلت محافظة بغداد المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية بإنتاج مادة الخيار بمعدل انتاج (39059) طن تليها محافظة النجف بمعدل انتاج (30274) طن ومن ثم محافظة صلاح الدين بمعدل انتاج (18336) طن.

وفي عام 2023 فقد تقدمت محافظة صلاح الدين الى المرتبة الأولى وبمعدل انتاج (13596) طن تلتها محافظة الانبار وبمعدل انتاج (9431) طن ومن ثم محافظة نينوى بمعدل انتاج (7029) طن.

تاسعاً: السمسم

في عام 2022 احتلت محافظة القادسية المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة السمسم بمعدل إنتاج (736) طن، تليها محافظة ذي قار بمعدل إنتاج (615) طن، ومن ثم محافظة الأنبار بمعدل إنتاج (176) طن.

وفي عام 2023 احتلت محافظة ديالى المرتبة الأولى بمعدل إنتاج (431) طن، تلتها محافظة بابل بمعدل إنتاج (106) طن، ومن ثم محافظة صلاح الدين بمعدل إنتاج (104) طن.

عاشراً: الباذنجان

في عام 2022 احتلت محافظة بغداد المرتبة الأولى على

مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة الباذنجان بمعدل إنتاج (43,834) طن، تليها محافظة بابل بمعدل إنتاج (27,540) طن، ومن ثم محافظة الأنبار بمعدل إنتاج (20,728) طن.

وفي عام 2023 احتلت محافظة صلاح الدين المرتبة الأولى بمعدل إنتاج (20,335) طن، وحافظت محافظتا بابل والأنبار على المرتبة الثانية والثالثة بمعدلات إنتاج (10,944) و(5,641) طن على التوالي.

حادي عشر: الماش

في عام 2022 احتلت محافظة ذي قار المرتبة الأولى على مستوى المحافظات العراقية في إنتاج مادة الماش بمعدل إنتاج (2,743) طن، تليها محافظة واسط بمعدل إنتاج (668) طن، ومن ثم محافظة بغداد بمعدل إنتاج (656) طن.

وفي عام 2023 فقد احتلت محافظة ديالى المرتبة الأولى بمعدل إنتاج (817) طن، تلتها محافظة بابل بمعدل إنتاج (439) طن، ومن ثم محافظة صلاح الدين بمعدل إنتاج (188) طن.

بناءً على البيانات أعلاه، نوصي بتقديم الدعم اللازم وتحسين التقنيات الزراعية وتطوير الصناعات التحويلية في بعض المحافظات التي تميّزت بإنتاج منتجات زراعية معينة، وكما موضح أدناه:

- محافظة نينوى لإنتاج الحنطة والبطاطا والبصل.

- محافظة كركوك لإنتاج الذرة.

- محافظة البصرة لإنتاج الطماطم.

- محافظة الانبار لإنتاج زهرة الشمس.

- محافظة المثنى لإنتاج الشعير.

محافظة صلاح الدين لإنتاج الخيار والباذنجان.

- محافظة ديالى لإنتاج السمسم والماش.

تحليل واقع الاستيرادات والإنتاج المحلي

تُظهر البيانات أعلاه والمتعلقة بالاستيرادات والإنتاج المحلي لعامي 2022–2023 تباينات كبيرة بين مختلف المنتجات الزراعية في العراق، مما يقدم نظرة واضحة حول التحديات والفرص في القطاع الزراعي. وبناءً على هذه الأرقام، يمكن استخلاص الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

1. بالرغم من أن الإنتاج المحلي للحنطة مرتفع جداً مقارنة بالاستيراد، إلا أن العراق لا يزال يعتمد على الواردات لتلبية احتياجاته، مما يشير إلى فجوة محتملة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، أو إلى اختلافات في جودة الحنطة المستوردة والمحلية. كما يُلاحظ زيادة في كمية الاستيرادات لعام 2023 مقارنة بعام 2022.

2. الإنتاج المحلي للذرة قريب من كمية الاستيراد، مما يشير إلى ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات. كما يُلاحظ أيضاً زيادة في كمية الاستيرادات لعام 2023 مقارنة بعام 2022.

3. الإنتاج المحلي للطماطم يتجاوز بشكل كبير كمية الاستيراد، مما قد يشير إلى توجه نحو التصدير أو وجود مواسم حصاد غير متزامنة مع الاستهلاك المحلي. كما يُلاحظ انخفاض في كميات الإنتاج لعام 2023 مقارنة بعام 2022، مقابل زيادة في كمية الاستيراد.

4. الإنتاج المحلي لبذور زهرة الشمس منخفض للغاية مقارنة بالواردات، مما يشير إلى اعتماد كبير على الخارج لتلبية الطلب المحلي. كما يُلاحظ انخفاض كبير في كميات الإنتاج لعام 2023 مقارنة بعام 2022، مقابل زيادة في كمية الاستيراد.

5. الإنتاج المحلي للبطاطا يفوق كمية الاستيراد بقليل، مما يدل على قدرة العراق على زيادة الاكتفاء الذاتي، كما تُلاحظ زيادة في كمية الإنتاج لعام 2023 مقارنة بعام 2022، وانخفاض في كمية الاستيراد.

6. الإنتاج المحلي للشعير في عام 2022 قريب جداً من الاستيراد، مما يشير إلى فرصة لتوسيع الإنتاج المحلي

لتلبية الطلب بالكامل. وفي عام 2023 حدث انخفاض طفيف في كميات الإنتاج قابله انخفاض كبير في كمية الاستيراد.

7. الإنتاج المحلي للبصل أقل بكثير من كمية الاستيراد، مما يشير إلى اعتماد كبير على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي. كما يُلاحظ انخفاض في كميات إنتاج البصل لعام 2023 مقارنة بعام 2022 بشكل كبير، وهذا يُعد مؤشراً سلبياً.

8. الإنتاج المحلي للخيار في عام 2022 أعلى بكثير من الواردات، مما يشير إلى إمكانية تقليل الاعتماد على الاستيراد، إلا أن كميات الإنتاج شهدت انخفاضاً في عام 2023.

9. هناك فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي للسمسم والكمية المستوردة، مما يعكس ضعفاً في الإنتاج المحلي، وهذه الفجوة أخذت بالتزايد في عام 2023.

10. الإنتاج المحلي للباذنجان في عام 2022 أعلى بكثير من كمية الاستيراد، مما يدل على قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة، إلا أن عام 2023 شهد انخفاضاً في الإنتاج وزيادة في كميات الاستيراد.

11. الإنتاج المحلي لبيض المائدة في عام 2022 بلغ (5010) مليون بيضة، أي ما يقارب (350) طن، وهي كمية قليلة

جداً مقارنة بكمية الاستيراد، مما يعني الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي. وفي عام 2023 ارتفعت كميات الاستيراد بشكل كبير مقابل انخفاض في الإنتاج.

12. الإنتاج المحلي للماش في عام 2022 يفوق الواردات، مما يعكس قدرة العراق على تلبية احتياجاته محلياً، إلا أن عام 2023 شهد انخفاضاً كبيراً في كميات الإنتاج وزيادة في كميات الاستيراد.

التحديات التي تواجه تصدير الفائض الزراعي في العراق

أولاً: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق

1. شح المياه وتغير المناخ: أدى انخفاض مناسيب دجلة والفرات في السنوات الأخيرة إلى شحّة كبيرة في المياه، الأمر الذي ينعكس سلباً على النشاط الزراعي، حيث يؤدي إلى زيادة ملوحة التربة، خاصة في الجنوب (البصرة، ذي قار). كما ينتج عن ذلك مواسم جفاف طويلة وارتفاع درجات الحرارة.

2. ضعف البنية التحتية الزراعية: تتسم البنية التحتية للقطاع الزراعي في العراق بضعف واضح بسبب الظروف التي مرت بها البلاد، وتشمل شبكات ري قديمة أو غير فعالة، ونقصاً في المخازن المبردة، وقلة مراكز التعبئة، وضعف وسائل النقل المخصصة للمنتجات الزراعية، إضافة إلى ندرة محطات التحلية والمعالجة.

3. الاستيراد الكبير يضر بالإنتاج المحلي: تؤدي وفرة المنتجات المستوردة (من إيران وتركيا والأردن) بأسعار رخيصة إلى إضعاف المنتج المحلي، مع ضعف حماية الإنتاج المحلي، خاصة في المواسم الحرجة، فضلاً عن غياب تنظيم السوق المركزي، وهو ما يشكّل عائقاً أمام تطور الإنتاج الوطني.

4. قلة دعم الابتكار والتكنولوجيا: يعتمد القطاع الزراعي على

الأساليب التقليدية التي كانت تستند سابقاً إلى وفرة المياه، مما أدى إلى ضعف استخدام أنظمة الري الحديثة (التنقيط والرش)، وبطء في تبني الزراعة الذكية (مثل المستشعرات، التحكم بالرطوبة، والطائرات المسيّرة)، إضافة إلى غياب التدريب التقني للفلاحين.

5. محدودية التمويل والمبادرات الحكومية: تتمثل التحديات في صعوبة الوصول إلى القروض الزراعية أو عدم ملاءمتها، ونقص الحوافز للمشاريع الاستثمارية الزراعية، فضلاً عن البيروقراطية العالية في تسجيل المشاريع أو استيراد المعدات، مما ساهم في إبطاء نجاح المبادرات الحكومية.

6. مشكلات التسويق والتصدير: تتمثل في غياب العقود طويلة الأمد لبيع المنتجات، وضعف الربط مع الأسواق الخارجية (مثل الخليج وآسيا)، وغياب أنظمة التعبئة والتغليف الملائمة للتصدير، بالإضافة إلى عدم وجود علامات تجارية عراقية معتمدة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ثانياً: الفرص المتاحة للنهوض بالزراعة في العراق

1. توفر أراضٍ زراعية واسعة وقابلة للاستصلاح: يمتلك العراق ملايين الدونمات غير المستغلة، مع إمكانيات كبيرة للزراعة الموسمية والمحمية. وإذا تم اعتماد خطة علمية رصينة،

يمكن تحويل محافظات جنوب العراق إلى مراكز إنتاج مبكر للأسواق الخليجية.

2. ارتفاع الطلب الإقليمي على الغذاء: تستورد دول الخليج أكثر من 80% من احتياجاتها الغذائية، مما يتيح للعراق فرصة دخول هذه الأسواق بأسعار تنافسية، خاصة في منتجات مثل الطماطم، الخيار، البصل، والفواكه، مدعوماً بقرب المسافة الجغرافية التي تُعد ميزة لوجستية مهمة.

3. إمكانية تطوير الزراعة الذكية: يمكن أن يسهم اعتماد الري بالتنقيط، والتحلية، والطاقة الشمسية في تحقيق استدامة عالية. كما يمكن إنشاء مشاريع صغيرة ذات عوائد مرتفعة مثل البيوت المحمية، ووحدات الأعلاف الخضراء، والزراعة المائية.

4. دعم دولي ومبادرات تنموية: يمكن للعراق الاستفادة من دعم المنظمات الدولية مثل FAO و UNDPوالبنك الدولي، التي تدعم الزراعة المستدامة، وتوفر فرصاً لتمويل مشاريع زراعية صغيرة ومتوسطة تسهم في تطوير هذا القطاع بشكل فعّال.

5. فرصة تطوير سلسلة التبريد والتعبئة: يشكل الاستثمار في مخازن التبريد، ومحطات الفرز والتغليف، والأسواق المنظمة فرصة واعدة، نظراً للحاجة الماسة إلى هذه الخدمات، مما

يجعلها مشاريع جاذبة للمستثمرين والشركات.

6. تعافٍ تدريجي للقطاع الخاص: بدأت الشركات الزراعية العراقية بالاستثمار في العقود الزراعية والتصدير، كما بدأ الشباب بالدخول إلى مجال الزراعة عبر مشاريع حديثة وصغيرة، مما يشير إلى حراك تدريجي نحو تطوير القطاع.

المبحث الثاني

استراتيجية للنهوض بتجارة السلع الزراعية في العراق (2025-2030)

الرؤية العامة:

تحويل العراق إلى مركز زراعي إقليمي متكامل، يحقق الأمن الغذائي المحلي ويُصدّر الفائض إلى دول الجوار، عبر زراعة ذكية ومستدامة. في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه العالم، تبرز الحاجة الماسة إلى إحداث نقلة نوعية في القطاع الزراعي العراقي بما يضمن الأمن الغذائي ويحسّن جودة الحياة في الريف. وانطلاقاً من الموقع الجغرافي المتميز، ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية، يسعى العراق خلال الفترة 2025–2030 إلى تبنّي رؤية طموحة تهدف إلى تحويل البلاد إلى مركز زراعي إقليمي متكامل.

ترتكز هذه الرؤية على الزراعة الذكية والمستدامة، من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة مع المعرفة المحلية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الاستراتيجية، وتصدير الفائض بجودة عالية إلى أسواق دول الجوار. كما تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الريفي، وحماية الموارد الطبيعية، وتمكين المزارعين عبر سياسات داعمة، واستثمارات مبتكرة، وتعاون إقليمي ودولي مثمر.

تمثل هذه الاستراتيجية خارطة طريق شاملة تضع الزراعة في

صلب التنمية الوطنية، وتسهم في بناء عراق أكثر قدرة واستقراراً في مواجهة تحديات المستقبل وتم الاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعي للحصول على توقع نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية.

الركائز الخمس لخطة النهوض الزراعي

1. **إدارة المياه والتحلية (الركيزة الأهم):** تُعدّ إدارة الموارد المائية والتحلية الركيزة الأهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الزراعية للعراق 2025–2030، نظراً لتأثيرها المباشر على استدامة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل. وتشمل هذه الركيزة مجموعة من الإجراءات المدروسة:

ت	الإجراء	الهدف	التوقيت	الجهة المنفذة
1	إنشاء محطات تحلية متوسطة الحجم في الجنوب (البصرة، ذي قار)	زراعة بمياه عذبة	2025–2026	وزارة الزراعة
2	تحديث شبكات الري التقليدية إلى ري بالتنقيط	رفع كفاءة استهلاك المياه	2025–2028	
3	إعادة تبطين القنوات الزراعية	تقليل الهدر	مستمر	
4	إدخال تقنيات مراقبة الرطوبة	تقليل الري العشوائي	2026–2029	

2. **دعم الإنتاج المحلي والتقنيات الحديثة**: تركّز هذه الركيزة على تعزيز قدرات المزارعين من خلال إدخال تقنيات حديثة وتوفير دعم مباشر للإنتاج، بما يُسهم في ضمان استمرارية الإنتاج وجودته، وتوسيع نطاق المحاصيل التصديرية، ورفع كفاءة الموارد.

ت	الإجراء	الأثر المتوقع	التوقيت	الجهة المنفذة
1	توزيع بيوت محمية مدعومة للمزارعين	إنتاج منتظم ومرتفع الجودة	2025–2027	وزارة الزراعة
2	دعم شراء معدات الري الذكي (تنقيط، رش)	تقليل الكلفة وزيادة الإنتاج	2025–2028	
3	تشجيع الزراعة المائية والزراعة الرأسية	إنتاج محاصيل خاصة للتصدير	2026–2030	
4	تطوير مراكز الإرشاد الزراعي والتدريب	رفع مهارة الفلاح	2025–2029	

3. تطوير سلسلة الإمداد والتسويق: تهدف هذه الركيزة إلى بناء منظومة تسويقية متكاملة للمنتجات الزراعية، تضمن الحفاظ على جودة المحاصيل وتقليل الهدر، وتسهم في رفع القيمة المضافة لها، وتسريع وصولها للأسواق المحلية والدولية. تشمل الإجراءات الرئيسية:

ت	الإجراء	النتيجة	التوقيت	الجهة المنفذة
1	إنشاء مخازن تبريد قريبة من الحقول	تقليل التلف بعد الحصاد	2025–2026	وزارة التجارة
2	دعم محطات تعبئة وتغليف تصديرية	رفع القيمة السوقية للمحصول	2026–2028	
3	إنشاء أسواق زراعية منظمة (سوق مركزي وطني)	استقرار الأسعار للمزارع والمستهلك	2026–2030	
4	إدخال نظام تسويق إلكتروني مباشر	ربط المنتج بالمستهلك محلياً وخارجياً	2027–2030	

4. تعزيز التصدير والتواجد في الأسواق الإقليمية: تركّز هذه الركيزة على فتح آفاق تسويقية جديدة للمنتجات الزراعية العراقية، عبر إجراءات استراتيجية تهدف إلى رفع القدرة التصديرية، ضمان الجودة، وتمكين المنتجين المحليين من الوصول المباشر للأسواق ذات العائد العالي.

ت	الإجراء	الفرصة	التوقيت	الجهة المنفذة
1	فتح ممرات تصدير سريعة نحو الخليج (الكويت، قطر، الإمارات)	سوق سنوي يتجاوز 3 مليارات دولار	2025–2027	وزارة التجارة
2	تطوير شهادات جودة وتعبئة عالمية	اختراق الأسواق التنافسية	2026–2028	
3	دعم المجاميع التعاونية للتصدير	تمكين صغار المزارعين	2026–2030	
4	التعاقد المسبق مع شركات غذائية خليجية	ضمان السوق ورفع السعر	مستمر	

5. التمويل والاستثمار: تركّز هذه الركيزة على إيجاد حلول تمويلية مستدامة تدعم المزارعين في تبنّي الزراعة الذكية، وتحفّز المستثمرين على الدخول في مشاريع إنتاجية وتصديرية. وتُعدّ هذه الركيزة أحد مفاتيح التحوّل الزراعي النوعي في البلاد.

ت	الإجراء	الأثر	التوقيت	الجهة المنفذة
1	إنشاء صندوق زراعي وطني لتمويل المشاريع الذكية	تمويل مباشر للفلاحين	2025–2026	وزارة الزراعة وزارة المالية وزارة التجارة
2	جذب استثمارات محلية وأجنبية في مجالات المخازن والبيوت المحمية والتحلية	شراكات إنتاج وتصدير	2025–2028	
3	تقديم حوافز ضريبية لمشاريع الزراعة الموجهة للتصدير	تشجيع الاستثمار الزراعي	2025–2030	

النتائج المتوقعة بحلول 2030

مع تنفيذ الركائز الخمس للاستراتيجية الزراعية الوطنية 2025–2030، يتوقّع تحقيق مجموعة من التحوّلات النوعية التي تؤكد نجاح الرؤية وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس، أبرزها:

ت	المؤشر	القيمة المتوقعة
1	نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضار	+90%
2	قيمة صادرات المحاصيل الزراعية	500-700 مليون دولار سنوياً
3	عدد الوظائف الزراعية الجديدة	+250,000
4	كفاءة استخدام المياه	تحسن بنسبة +50%
5	توسع في مساحة الزراعة المحمية	5+أضعاف

دور وزارة التجارة في تنفيذ هذه الاستراتيجية

في إطار التحوّل المنشود للقطاع الزراعي العراقي نحو نموذج إنتاجي ذكي ومستدام، تؤدي وزارة التجارة دوراً محورياً في إنجاح الاستراتيجية الوطنية من خلال تطوير منظومة التسويق الزراعي وتعزيز التصدير الإقليمي والدولي.

فمن خلال إشرافها المباشر على ركائز سلسلة الإمداد والتسويق ودعم التصدير والتواجد في الأسواق الإقليمية، تعمل الوزارة على:

- بناء بيئة تسويقية منظمة تضمن الاستقرار السعري للمزارعين والمستهلكين.
- إنشاء البنى التحتية الأساسية مثل مخازن التبريد والأسواق المركزية الوطنية.
- دعم عمليات التعبئة والتغليف وفق المعايير العالمية لرفع القيمة السوقية للمحاصيل.
- تسهيل الوصول إلى الأسواق الخليجية عبر ممرات تصدير سريعة واتفاقيات تعاقد مسبق.
- إدخال أنظمة التسويق الإلكتروني لربط المنتج بالمستهلك دون وساطة.

وتهدف وزارة التجارة، من خلال هذه الأدوار، إلى خلق بيئة تجارية محفّزة تدعم الصادرات الزراعية، وتمكّن المنتج المحلي من المنافسة في الأسواق ذات العائد العالي، وترسّخ مكانة العراق كمركز إقليمي للأمن الغذائي. كما يُعدّ إنشاء سوق وطني مركزي للمنتجات الزراعية في العراق خطوة استراتيجية لتحسين تسويق المحاصيل، وتنظيم الأسعار، ودعم المزارعين، وتقليل الاعتماد على الوسطاء والاستيراد العشوائي.

أولاً: ما هو السوق الوطني المركزي؟

هو مركز بيع وتوزيع ضخم على مستوى الدولة، يشمل:

- استقبال وفرز المحاصيل من جميع المحافظات.
- تخزين مبرد وجاف.
- منافذ بيع بالجملة (للتجار والمصدرين).
- منصة إلكترونية لعرض المنتجات وتسويقها.

ثانياً: خطوات إنشاء السوق المركزي

1. اختيار الموقع المناسب: يُقترح اختيار موقع وسط العراق (مثلاً جنوب بغداد أو شمالها)، مع الأخذ بنظر الاعتبار قربه من الطرق السريعة وخطوط النقل، وأن تكون المساحة لا تقل عن (100–150) دونماً.

2. البنية التحتية الأساسية:

- هنغارات كبرى للفرز والتخزين.
- محطات تبريد ومخازن مرخّصة.
- موازين إلكترونية موحّدة.
- بنية نقل داخلي: رافعات، شوكيات، وحاويات.
- سوق إلكتروني مرتبط بمراكز الفروع في المحافظات.

3.الإدارة والتشغيل: يكون من خلال هيئة مستقلة أو شركة تشغيل بنظام (PPP) الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يمكن لتشكيلات وزارة التجارة (المعارض، صندوق دعم التصدير، الشركة العامة للمواد الغذائية، والأسواق المركزية) التعاقد مع شريك من القطاع الخاص لإدارة وتشغيل السوق. ويُعتمد نظام شفاف لتسجيل الموردين (المزارعين، التعاونيات، التجار)، مع توحيد التسعير بالجملة وإمكانية البيع عبر البطاقات الذكية.

4.التشريعات والتنظيم: إصدار قانون أو قرار حكومي ينظم:

- إلزام مرور نسبة من الإنتاج المحلي عبر السوق المركزي.

- الرقابة على جودة وفرز المنتجات.
- منح حوافز ضريبية للمزارعين المسجلين في السوق.

5.الخدمات المرافقة:

- مختبرات لفحص المنتجات.
- وحدات تغليف وتعبئة وتصدير.
- مكاتب للتصدير.
- خدمات مصرفية زراعية، وتأمين، وفحص صحي.

ثالثاً: السوق الإلكتروني الموازي

يمكن الاستفادة من نقطة التجارة الدولية في دائرة تطوير القطاع الخاص لتكون نواة سوق زراعي إلكتروني، بعد تطويرها لتلائم الاحتياجات المطلوبة، أو إنشاء منصة إلكترونية خاصة بذلك.

❖ **مميزات السوق**

المكون	الوظيفة
تطبيق موبايل وموقع إلكتروني	عرض يومي للأسعار، المنتجات، الكميات
لوحة تفاعلية تربط المزارعين بالمشترين	مزارع ← سوق ← تاجر ← تصدير
خدمة دفع إلكتروني وتسجيل ذكي	للشفافية والسرعة

❖ الفوائد المتوقعة من السوق المركزي

الجانب	التأثير
استقرار الأسعار	تحديد واضح للأسعار العادلة
المزارع	بيع مباشر، تقليل الاعتماد على الوسطاء
التصدير	توحيد الجودة والفرز، سهولة الفحص والتغليف
الاقتصاد	تقليل الاستيراد، دعم المنتجات العراقية
الاستثمار	جذب القطاع الخاص لمراكز تعبئة وتخزين

❖ الجدول الزمني المقترح

المرحلة	التوقيت
إعداد الدراسة وطلب التمويل	3- 6 أشهر
تخصيص الأرض وتراخيص البناء	6أشهر
الإنشاء والتجهيز الفني	12-18 شهراً
التشغيل التجريبي	الربع الأول بعد سنة ونصف
التشغيل الكامل وربط المحافظات	بعد سنتين

المصادر:

- بيانات وزارة التخطيط
- بيانات وزارة الزراعة
- بيانات مركز التجارة الدولي

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org